

Distr.: General
23 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

جورجيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



رد جورجيا على التوصيات الـ ٥٤ المتبقية

- ١- ترحب جورجيا بالتوصيات المقدمة خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الذي جرى في جنيف في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد تلقت جورجيا، خلال الاستعراض، ٢٠٣ توصيات. وأيدت ١٤٢ توصية وأخذت علماً بـ ٧ توصيات خلال اعتماد تقرير الفريق العامل في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.
- ٢- وبعد عملية الاستعراض، راجعت جورجيا بعناية التوصيات الـ ٥٤ المتبقية التي قُدمت خلال الحوار التفاعلي وتناوشت بشأنها مع المؤسسات والجهات المعنية، بما فيها مكتب المحامي العام في جورجيا وممثلو المجتمع المدني. وُيُن أَدناه موقف جورجيا فيما يتعلق بتلك التوصيات.

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
١١٨-١	أخذت علماً بها	على الرغم من أن جورجيا قبلت بالفعل التوصيات المتعلقة بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن الاعتراف باختصاص اللجنة سوف يتقرر بعد استكمال المشاورات الداخلية مع الأجهزة المعنية.
١١٨-٢	قبلتها	
١١٨-٣	قبلتها	وفقاً للفقرة ٣-١ من المادة ٥٣ (المبادئ العامة لفرض العقوبة) من القانون الجنائي لجورجيا، يشكل ارتكاب جريمة لأسباب تتعلق بالعرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو السن أو الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها أو العجز أو الجنسية أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الحالة الزوجية أو المرتبة أو مكان الإقامة أو غير ذلك من الأسباب التمييزية ظرفاً مشدداً للعقوبة في جميع الجرائم ذات الصلة المنصوص عليها في هذا القانون.
		وإضافةً إلى ذلك، أعد مشروع تعديلات للقانون الجنائي يتضمن تنقيحاً للمادة ١٤٢-١ (التمييز العنصري) من القانون الجنائي للنص على المسؤولية الجنائية عن أفعال التحريض العلني ضد المساواة أو أفعال التحريض على العنف أو المشاعر العدائية بسبب انتماء الشخص إلى أي من المجموعات السالفة الذكر، التي يمكن أن تتسبب في ضرر جسيم.
١١٨-٤،	قبلتهما	في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سرت تعديلات تشريعية تحدد السن الدنيا للزواج بـ ١٨ سنة دون أي استثناء.
١١٨-٥		
١١٨-٦	قبلتها	

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
٧-١١٨	قبلتها	على الرغم من أن جورجيا تؤيد التوصية، فإن تعريف "لجنة حقوق الإنسان والتكامل" يحتاج إلى توضيح. ونفترض أن المقصود هو اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ استراتيجية الدولة للتكامل في المجال المدني. وتنشئ استراتيجية الدولة للمساواة والتكامل في المجال المدني، وخطة العمل الخاصة بها للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، آليات وجدول زمنية محددة للرصد والتقييم. وسيتم إنشاء اللجنة الحكومية المشتركة بين الوكالات لرصد تنفيذ أهداف وأنشطة الاستراتيجية وتقديم تقارير عن ذلك، وسيقوم مكتب وزير الدولة لشؤون المصالحة والمساواة المدنية في جورجيا بتنسيق ذلك. وسيألف أعضاء اللجنة من جميع المؤسسات الحكومية الرئيسية التي اضطلعت بمسؤوليات ذات صلة وفقاً للاستراتيجية وخطة العمل. وستواصل أفرقة العمل المعنية بالمواضيع ذات الصلة العمل داخل اللجنة المشتركة بين الوكالات. ويُرْمَع إجراء تقييم كمي ونوعي لتنفيذ وثيقة السياسة. وستتولى مجلس الأقليات الوطنية، العامل لدى مكتب المحامي العام، عملية الرصد. وستتولى الأجهزة الحكومية، في حدود اختصاصها، تقديم الدعم المالي للأنشطة المقررة في خطة العمل.
٨-١١٨	قبلتها	نُفذت التوصية جزئياً. فقد غُذِل التشريع في عام ٢٠١٥ ليمنح المحامي العام وأعضاء الآلية الوقائية الوطنية الحق في التقاط الصور في مرافق السجون خلال زيارات المراقبة غير المقيّدة التي يقومون بها. ويجري إعداد أمر وزاري ينظم القواعد والإجراءات في هذا الشأن بالتعاون الوثيق مع مكتب المحامي العام، وسيُعتمد هذا الأمر في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ بغية ضمان تنفيذ هذا الحق بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي الوقت ذاته، يستمر التعاون الوثيق مع مكتب المحامي العام لضمان المتابعة الجادة لتوصياته وتنفيذها من خلال تدابير عملية.
٩-١١٨	قبلتها	
١٠-١١٨	أخذت علماً بها	نظراً إلى ضرورة أن يتم الأمر على نطاق البلد، وإلى تراكم القضايا والحاجة إلى رد متكامل على هذا النوع من الجرائم، تعتقد جورجيا أن إنشاء وحدة شرطة متخصصة وحيدة لن يكون آلية كافية للتحقيق بشكل ناجح في جرائم الكراهية. وعليه، فإن وزارة الشؤون الداخلية في جورجيا تتعهد بتوفير ضباط شرطة متخصصين وتدريبهم لتسند إليهم مهمة التحقيق في جرائم الكراهية في جميع إدارات الشرطة الإقليمية.

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
١١-١١٨	قبلتها	في عام ٢٠١٤، قامت النيابة العامة في جورجيا بوضع كُتيب يتضمن معايير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات الاحتجاز، ووزعته على المدعين العامين؛ وتستخدم الوثيقة كمبدأ توجيهي يسترشد به المدعون العامون في تطبيق تدبير تقييد الحرية والاحتجاز.
		وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، أقر البرلمان تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية تسمح بإجراء مراجعة قضائية تلقائية دورية للاحتجاز السابق للمحاكمة. وتقضي التعديلات بأن يقوم قاض يرأس الجلسة بمراجعة ضرورات الاحتجاز السابق للمحاكمة مرة واحدة على الأقل كل شهرين وأن يأمر بإطلاق سراح المدعى عليه إذا لم يجد سبباً وجيهاً لاستمرار احتجازه.
		وفي عام ٢٠١٥، أجرت النيابة العامة في جورجيا، بالتعاون مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، عمليات تدريب مكثفة لجميع المدعين العامين في مجال تعليل طلبات الاحتجاز السابق للمحاكمة، تماشياً مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتشريع الوطني.
١٢-١١٨	قبلتها	
١٣-١١٨	قبلتها	
١٤-١١٨	قبلتها	
١٥-١١٨	قبلتهما	نُفذت التوصيتان بالفعل. وبغية تعزيز آلية الرصد القائمة، أنشأت وزارة الشؤون الداخلية لجنة خاصة للإشراف على معالجة الشرطة لقضايا العنف المنزلي وتعزيزها. ويُنصح كذلك إنشاء لجنة من هذا القبيل في التشريع ذي الصلة.
١٦-١١٨		وبغية تعزيز آلية الرصد القائمة، تجري وزارة الشؤون الداخلية إحصاءات وتحليلات مستقلة بشأن العنف المنزلي، وأنشئت لجنة خاصة للإشراف على معالجة الشرطة لقضايا العنف المنزلي وتعزيزها. وإلى جانب ذلك، قامت وزارة الشؤون الداخلية بتحديد وتدريب عدد من ضباط الشرطة الذين يهتمون بقضايا العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي، في جميع أنحاء البلد.

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
١٧-١١٨	قبلتها	إن استراتيجية الهجرة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة العمل الخاصة بها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اللتين اعتمدتا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تضمنان الإجراءات الدقيقة الواجب اتخاذها لمنع الهجرة غير الشرعية. وتحدد الاستراتيجية الإعلامية المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر المجموعات المستهدفة وأساليب الأنشطة الوقائية. ويقوم المجلس المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالبشر برصد تنفيذ الاستراتيجية. وتُنظم بصورة دائمة في إطار الاستراتيجية جلسات إعلامية، وتصدر نشرات متعددة اللغات وتُوزع على نطاق واسع الخ. ويتولى المجلس المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة الاتجار بالبشر رصد وتشجيع تنفيذ الاستراتيجية.
١٨-١١٨	أخذت علماً بها	وعلاوةً على ذلك، سُن في عام ٢٠١٥ قانون هجرة اليد العاملة لتشجيع الهجرة الشرعية لليد العاملة ومنع الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك الاتجار بالبشر. ومن ناحية أخرى، فإن القانون المتعلق بالوضع القانوني للأجانب والأشخاص عديمي الجنسية، المعتمد في عام ٢٠١٤، ينص على منع الهجرة غير الشرعية.
١٩-١١٨	قبلتها	تركز الموجة الثالثة من المبادرات التشريعية الهادفة إلى إصلاح القضاء، والتي ينظر البرلمان فيها حالياً، على إنشاء ضمانات أوسع لاستقلال القضاة وضمان الشفافية للإجراءات القضائية.
٢٠-١١٨	قبلتها	تتضمن الموجة الثالثة من الإصلاحات القضائية تعديلات تشريعية تهدف إلى ضمان وتعزيز شفافية المجلس الأعلى للقضاء بإرغامه على أن ينشر في موقعه الشبكي معلومات عن قراراته ومواعيد جلساته وجداول أعمالها وأية معلومات أخرى ذات صلة بأنشطته.
٢١-١١٨	قبلتها	تشمل الموجة الثالثة من الإصلاحات القضائية أحكاماً تتعلق بالعمل بمبدأ تخصيص القضايا للقضاة عشوائياً بواسطة الحاسوب.
٢٢-١١٨	قبلتها	انظر الفقرات ١٩-١١٨ إلى ٢١-١١٨.

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
٢٣-١١٨	قبلتها	في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أقر البرلمان تعديلات على القانون المتعلق بالنيابة العامة لقيت تقريظاً من جانب لجنة فينيسيا وغيرها من المؤسسات الدولية بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح. فقد أنشئت ثلاث مؤسسات جديدة تماماً لضمان عدم تسييس النيابة العامة واستقلاليتها ومساءلتها، وهذه المؤسسات هي مجلس النيابة العامة، ومؤتمر المدعين العامين، والمدعي العام المخصص للتحقيق في الجرائم التي يُدعى أن رئيس النيابة العامة قد ارتكبها. ويتألف مجلس النيابة العامة من المدعين الذين ينتخبهم نظراؤهم ومن ممثلين عن جميع فروع الحكومة الثلاثة والمجتمع المدني. وتمّ تحسين إجراءات تعيين وعزل رئيس النيابة العامة تحسيناً جوهرياً لجعل العملية مفتوحة وشفافة للجمهور. وبوجه خاص، يُرشح رئيس النيابة العامة من قبل مجلس النيابة العامة ويُنتخب من قبل البرلمان. ويجري النظر في اتخاذ خطوات إضافية لإصلاح النيابة العامة.
٢٤-١١٨	قبلتها	سيتم تحسين القواعد المتعلقة بالتعيينات القضائية في إطار المرحلة الثالثة من الإصلاح القضائي وستحدد معايير تعيين القضاة على المستوى التشريعي وسيأخذ بمبدأ فتح باب المنافسة أمام كل مرشح. يُرجى أيضاً الرجوع إلى الفقرات ١١٨-١٩ إلى ١١٨-٢١.
٢٥-١١٨	قبلتها	يكفل قانون الإجراءات الجنائية الحق الأساسي لكل مدعى عليه في توكيل محام دون أي تقييد. وفي عام ٢٠١٣، رفع البرلمان حظراً مفروضاً على محامي الدفاع يمنعه من الطعن في قرار المحكمة بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة دون أخذ موافقة موكله، وكان هذا الحظر يمنع المحامين من أخذ توقيعات موكلهم في غضون الـ ٤٨ ساعة المحددة للطعن في الاحتجاز السابق للمحاكمة. وإضافةً إلى ذلك، أنشأت جورجيا نظاماً مهنيّاً ومستقلاً قوياً من المعونة القانونية المجانية ويستطيع أي مدعى عليه لا يقدر على تحمّل أتعاب محام أن يلتزم تلك المعونة.
٢٦-١١٨	قبلتها	إن حق المدعى عليه في التزام الصمت وعدم تجريم نفسه وتجرّم ذويه حق راسخ بموجب الدستور وقانون الإجراءات الجنائية. وبالمثل، لا يجوز إكراه شاهد على أن يشهد ضد نفسه أو ضد ذويه. وعلاوةً على ذلك، أقر البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، ألغى بموجبها الشهادة الإلزامية للشاهد أمام المحقق أو المدعي العام. وبدلاً من ذلك، نُصّ، كقاعدة أساسية، على إجراء مقابلة طوعية للشاهد. وفي الحالات الاستثنائية، يجوز استجواب شاهد أمام قاضي صلح في مرحلة التحقيق.

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
٢٧-١١٨	قبلتها	يضمن الإطار القانوني في جورجيا التحقيق بصورة مستقلة وفعالة في وقائع التعذيب
٢٨-١١٨		وسوء المعاملة. وتخضع جميع الوقائع المتعلقة بادعاءات التعذيب أو غيره من أشكال
٢٩-١١٨		المعاملة غير الإنسانية أو المهينة لتحقيق فوري وشامل تجرّبه سلطات إنفاذ القانون
٣٠-١١٨		المختصة.
٣١-١١٨		ويتجلى الالتزام بإنشاء آلية تحقيق شامل وشفاف ومستقل وفعال في برنامج عمل
		اتفاق الشراكة بين جورجيا والاتحاد الأوروبي، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان
		وخطة العمل، وقد أُعيد تأكيد هذا الالتزام في خطة العمل الخاصة بمناهضة
		التعذيب المعتمدة حديثاً.
		وفي الاجتماع (المعقود في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥) قرر المجلس أن تقوم الوزارات
		المعنية الرئيسية بإجراء تحليل دقيق للمبادئ التي يمكن أن تستند إليها آلية التحقيق.
		وجمعت الأمانة تعليقات الأجهزة المعنية وعقد اجتماع المتابعة في ٢٣ تشرين
		الأول/أكتوبر ٢٠١٥ من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة ورسم الطريق للمضي
		قدماً في هذا العمل.
٣٢-١١٨	قبلتها	
٣٣-١١٨	قبلتها	تقوم وكالة تطوير الخدمات العامة التابعة لوزارة العدل في جورجيا، منذ عام
		٢٠١١، بتنفيذ أنشطة تهدف إلى تشجيع تسجيل السكان الروما وضمان الدعم
		القانوني لجماعة الروما.
		وتؤكد حكومة جورجيا أن استراتيجية الدولة للمساواة والتكامل في المجال المدني
		وخطة العمل الخاصة بها للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، تتضمنان أنشطة من قبيل اتخاذ
		تدابير مناسبة لإصدار وثائق للأشخاص الذين يفتقرون إلى شهادات ولادة
		وهويات شخصية.
٣٤-١١٨	قبلتهما	تشدد جورجيا، بقبول هاتين التوصيتين، على أن الدولة الجورجية ليست الخلف
٣٥-١١٨		القانوني للنظام الديكتاتوري السوفييتي وأنها لا تتحمل أي التزام قانوني بالتعويض
		عن أية أضرار سببها هذا النظام، وأنه لا توجد أيضاً في تشريع جورجيا أية أحكام
		قانونية أو أي أساس للتعويض. وعليه، فإن سياسة الدولة تطبّق حسب تقدير هذه
		الدولة ووفقاً للمعايير المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.
٣٦-١١٨	قبلتها	
٣٧-١١٨	قبلتها	نفذت

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
٣٨-١١٨	قبلتها	ستبذل جورجيا الجهود لتشجيع مشاركة المرأة والأقليات الإثنية مشاركة أقوى في عمليات اتخاذ القرارات السياسية.
		ويكفل الفريق العامل المعني بقضايا الأقليات الإثنية، التابع للجنة الانتخابية المركزية في جورجيا، مشاركة الأقليات الإثنية مشاركة متساوية ونشطة في العمليات الانتخابية.
		وفي الوقت الراهن، هناك ٨ أشخاص من أقليات إثنية ممثلين في برلمان جورجيا. وتمثيل الإثنية الأرمنية في منطقة سامتسخي - جافاخيتي والإثنية الأذربيجانية في منطقة كفيمو كارتلي يتناسب مع النسبة المئوية للسكان في هاتين المنطقتين.
		وتتوخى استراتيجية التكامل المدني الجديدة أنشطة محددة في مجال تحسين مشاركة الأقليات الإثنية في اتخاذ القرارات السياسية. وتشمل هذه الأنشطة: إنشاء فريق عمل خاص يعنى بالمشاركة السياسية للأقليات الإثنية داخل اللجنة الحكومية المشتركة بين الوكالات؛ وإجراء مشاورات مع المنظمات الدولية والخبراء بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالمشاركة السياسية للأقليات في البلدان الأوروبية؛ والتفاعل/التعاون النشط مع الأحزاب السياسية (تقاسم الخبرات)، والقيام بحملة توعية بشأن المشاركة السياسية للأقليات الإثنية في المجتمع.
٣٩-١١٨	قبلتها	
٤٠-١١٨	قبلتها	
٤١-١١٨	قبلتها	يعد تعزيز الصحة العامة وصحة الطفل إحدى الأولويات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جورجيا، "جورجيا ٢٠٢٠" التي اعتمدها الحكومة الجورجية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤.
٤٢-١١٨	قبلتهما	
٤٣-١١٨	و	
٤٤-١١٨	قبلتها	
٤٥-١١٨	قبلتها	
٤٦-١١٨	قبلتها	نُفذت. ووفقاً للقوانين الجورجية، يتاح التعليم العام للجميع بصرف النظر عن الجنسية. وتتخذ الوزارة أيضاً جميع الخطوات اللازمة لتشجيع التحاق الفتيات بالمدارس.
٤٧-١١٨	قبلتها	

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
٤٨-١١٨	قبلتها	الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لاستراتيجية الدولة للمساواة والتكامل في المجال المدني هي التالية: • مشاركة ممثلي الأقليات الإثنية مشاركة متساوية وكاملة في الحياة المدنية والسياسية؛ • إيجاد ظروف وفرص اجتماعية واقتصادية متساوية لممثلي الأقليات الإثنية؛ • إتاحة فرص التعليم الجيد النوعية لممثلي الأقليات الإثنية على جميع المستويات، وتحسين مستوى معرفة لغة الدولة؛ • المحافظة على ثقافة الأقليات الإثنية وتشجيع البيئة المتسامحة. ويجري تخطيط وتنفيذ برامج وأنشطة ومشاريع مختلفة من أجل تنفيذ الأهداف السالفة الذكر.
٤٩-١١٨	قبلتها	
٥٠-١١٨	أخذت علماً بها	وفقاً لقوانين جورجيا، إن الحق في تطوير البرامج التربوية والالتزام بتطويرها يعود حصرياً إلى البلد. وتوجد بالفعل ٥ برامج ائتمانية لتدريب المدرسين المنتمين إلى أقليات إثنية وتطويرهم مهنيًا. غير أن وزارة التربية والعلوم مستعدة للتعاون مع نظرائها الأرمينيين خلال وضع البرنامج الخاص باللغة الأرمنية وآدابها.
٥١-١١٨	قبلتها	لا تستطيع جورجيا قبول تعبير "الأترك المسخيتيين" الوارد في التوصيتين ١١٨-٥١ و ١١٨-٥٢. فالتعهدات التي أبدتها الحكومة عند الانضمام إلى مجلس أوروبا تذكر تعبير السكان المسخيتيين لأن غالبية الناس الذين أرسلهم الاتحاد السوفيتي رغمًا عنهم إلى المنفى في عام ١٩٤٤ من منطقة سامتسخي - جافاخيتي، بجورجيا، كانوا جورجيين من الناحية الإثنية وكانوا يضمون مسخيتيين مسلمين، وأتراكًا، وخميشيليين وأكرادًا وخاراباباكين وتاراكانيين وروما، فضلاً عن مسلمين جورجيين رُحلوا من أديجارا بجورجيا إلى مسخيتي بجورجيا في الثلاثينات. وعليه، من غير المناسب استخدام تعبير "الأترك المسخيتيين".
		وقد استُكمِلت عملية صياغة خطة العمل الخاصة بـ "استراتيجية الدولة لإعادة توطين الأشخاص الذين أرسلهم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابق رغمًا عنهم إلى المنفى في أربعينات القرن العشرين من جمهورية جورجيا الاشتراكية السوفيتية"، التي تم اعتمادها، وستخضع خطة العمل هذه لعمليات درس مشتركة بين المؤسسات وستعرض على الحكومة لإقرارها في المستقبل القريب.
٥٢-١١٨	أخذت علماً بها	يرى الجانب الجورجي أن حد السنتين، المطبق على المسخيتيين المسلمين الذين مُنحوا الجنسية الجورجية المشروطة، هو حد متناسب للتخلي عن أي جنسية أخرى كان يحملها الشخص سابقاً.

التوصية	موقف الدولة	التعليقات
٥٣-١١٨	قبلتها	نُفذت. وتتعاون الوزارة المعنية بشؤون المشردين داخلياً وشؤون الإيواء ولاجئي جورجيا تعاوناً وثيقاً مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في قضايا المشردين داخلياً، وكذا مع مكتب المحامي العام. وتتولى اللجنة التي أنشئت داخل الوزارة بمشاركة نشطة من هذه المنظمات اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير حلول سكنية للأشخاص المشردين داخلياً وتفصيل اللوائح القانونية. وقبل اتخاذ أي قرار رئيسي أو إطلاق أي مشروع، يجب إجراء مشاورات مع المجموعات المعنية باتخاذ مبادرات لصالح الأشخاص المشردين داخلياً في مختلف المناطق.
٥٤-١١٨	قبلتها	نُفذت. إن الإجراء غير الشرعي والقسري للأشخاص المشردين داخلياً محظور في القوانين الجورجية ويحظى حظره بالحماية في هذه القوانين. وجميع عمليات الإجراء التي جرت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ كانت طوعية، ويتم إبلاغ جميع أسر الأشخاص المشردين داخلياً المعنية بأقصى قدر من المعلومات بخصوص الإجراء، وتوفر لجميع الأسر المجلة حلول سكنية بديلة.